أكد أن التعليم في قطر يشكل دعامة أساسية لتقدم المجتمع.. د. النابت:

جامعة قطر شهدت إصلاحات واسعة لزيادة كفاءة الأداء الإداري والأكاديمي

(تصوير: أسامة فيصل)

الحضور خلال المؤتمر

د. أحمد عبدالله صالح النابت

مأمون عياش

أكد سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت وزير التخطيط التنموي والإحصاء، أن التعليم في قطر يشكل دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وتسعى لنشره وتعميمه، كما تؤكد ذلك المادة 25 من الدستور الدائم للدولة. وأشار سعادته خلال افتتاح المؤتمر والمعرض الخامس للقيادات الجامعية العليا في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا "كيو تي ميدل" بفندق جراند حياة، صباح امس إلى أن رحلة التعليم العالي في قطر بدأت منذ أكثر من اربعة عقود مع إنشاء أول كلية وطنية للتربية في البلاد. واستعرض سعادة الدكتور النابت في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر رحلة التعليم في دولة قطر والجهود التي بذلت على مدى عقود لتطوير التعليم بمختلف مستوياته، والاهتمام بالتدريب والتأهيل للشباب القطري، وتعزيز المسارات التنموية من خلال التنمية البشرية.

وأشار سعادته إلى ما شهدته جامعة قطر من إصلاحات واسعة النطاق لزيادة كفاءة الأداء الإداري والأكاديمي على جميع المستويات، مع التركيز على الاستقلالية المؤسسية، واللامركزية في صنع القرار، والمساءلة، بما في ذلك تعزيز ودعم تحصيل الطلبة، فضلاً عن سعي الجامعة لاعتماد كلياتها وبرامجها بما يتوافق مع المعايير الدولية للممارسات الفضلى.

وأوضح الدكتور النابت وهو عضو في مجلس أمناء الجامعة، أن الهدف من مختلف تدابير الإصلاح تحقيق توازن دقيق بين جعل الجامعة في متناول الطلبة القطريين الذين اجتازوا مرحلة التعليم الثانوي من جهة، وبين المحافظة على معايير قبول وتخرج مقبولة من جهة أخرى، وأفاد بأن جامعة قطر تقدم مجموعة واسعة من المقررات الجامعية العالية الجودة، فضلاً عن عدد متزايد من برامج الماجستير والدكتوراة. مشيراً إلى أنه تم تصميم هذه المقررات والبرامج لإعداد شبابنا لدخول قطاع العمل الحديث وتشكيل مستقبل الدولة.

وبين أن جامعة قطر تقوم أيضاً بتنفيذ عدد من البحوث التطبيقية التي تساعد على مواجهة التحديات المحلية والإقليمية، وتعزز تطلعات المجتمع. وأفاد سعادة وزير التخطيط التنموي والإحصاء، بأن لدى جامعة قطر الآن عشرة مراكز بحوث تطبيقية متعددة التخصصات تعمل مجتمعة على تنفيذ 480 مشروعاً بحثياً في الوقت الحالي، وتتعاون مع 133 شريكاً دولياً من المؤسسات الرائدة في جميع أنحاء العالم، مما ارتقى بجامعة قطر لتصبح من اسرع الجامعات نمواً في مجال البحوث في منطقة الشرق الأوسط. وأكد أن استراتيجية قطر الوطنية للبحوث والتنمية تدعم كذلك إنشاء ثقافة البحث العلمي الأصيل، وتعزز توافق المبادرات البحثية، بما فيها بحوث جامعة قطر، مع أهداف وغايات رؤية قطر الوطنية 2030، ومع استراتيجية التنمية الوطنية 2011 – 2016، من خلال الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي.

وقال: إن رؤية قطر الوطنية 2030 تتطلع إلى التحول إلى اقتصاد متنوع تنافسي قائم على المعرفة، يشارك القطاع الخاص فيه بشكل أكبر، مضيفا أن الاقتصاد المتنوع بطبيعته أكثر استقراراً، وأكثر قدرة على استحداث وظائف وفرص للأجيال القادمة، وأقل عرضة للتقلبات في أسعار النفط والغاز. وأكد سعادته أن التنويع التدريجي ضروري أيضاً لدولة قطر من أجل توفير مصادر متجددة للثروة لتوليد الدخل بعد نضوب احتياطيات النفط والغاز في نهاية المطاف. مبينا أن دولة قطر تحرص على إنشاء بيئة مواتية للتنويع من خلال تشجيع الاستثمار، وتوفير الفرص للقطاع الخاص، وأوضح أن الحكومة قامت بتحرير القوانين واللوائح التي تؤثر على الأعمال المصرفية والتجارة، فضلاً عن القوانين واللوائح التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر والملكية الأجنبية. وقال "يتوقف نجاحنا المستقبلي في بناء اقتصاد متنوع، على قدرتنا على التعامل مع بيئة عالمية تنافسية قائمة على المعرفة".

وتحدث سعادة وزير التخطيط التنموي والإحصاء عن النمو الاقتصادي في دولة قطر السريع والاستثنائي على مدى العقد الماضي. وقال " أصبحت قطر واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، فضلاً عن أنها في الوقت الحالي تتمتع باعلى دخل للفرد في العالم ولا شك أن قطاع الطاقة والصناعة هو المحرك لهذا النمو، فمن خلاله يمكننا أن نضمن مجتمعاً مزدهراً وتنمية مستدامة ". وأشار إلى تزايد أقبال القطريين للحصول على عمل خارج القطاع العام. موضحا أنه في عام 2013، أصبح 15 بالمائة من الإناث و11 بالمائة من الذكور يعملون في القطاع الخاص مقارنة مع 2 بالمائة و4 بالمائة على التوالي قبل عقد من الزمن. وأضاف "أصبح هناك طلب ملح على خريجي الجامعات من قبل أصحاب العمل. لذا، فإن استمرار الاستثمارات الكبيرة في مجال التنمية البشرية يعتبر أمراً حاسماً للانتقال نحو اقتصاد تنويعي قائم على المعرفة يقوده القطاع الخاص". وذكر أن رؤية قطر الوطنية 2030 حددت الهدف الوطني بإقامة نظام تعليم شامل وحديث وعالمي المستوى، وتلتزم الدولة بالمحافظة على الاستثمارات الكبيرة في قطاع التعليم والتدريب، والتي تبلغ حالياً نحو 10 بالمائة من الإنفاق الحكومي. مضيفا "ومن هذا المنطلق، تضمنت استراتيجية التنمية الوطنية الاولى لدولة قطر 2011 – 2016 برامج ذات أولوية وأهداف محددة زمنياً لقطاع التعليم والتدريب". وأكد الدكتور النابت، أن نظام التعليم والتدريب الوطني يشجع ريادة الأعمال والابتكار. وقال "يمكن لريادة الأعمال أن توفر بديلاً ناجحاً عن العمل في القطاع العام. إلا أن ذلك بطبيعة الحال يتطلب توفير الدعم لحضانة المشاريع ونشر ثقافة المخاطرة والابتكار"، وكشف سعادة الدكتور صالح النابت أنه يجري حالياً دراسة المعوقات التي تحول دون القيام بمشاريع تجارية، وإطلاق مبادرات تشمل تقديم حوافز أكثر جذباً، وزيادة التدريب على الأعمال التجارية وبناء القدرات، سواء في قطر أو في الخارج، في المجالات المتعلقة باحتياجات سوق العمل، كما لفت إلى أنه يجري كذلك تنظيم حملات لتشجيع الشباب القطري على تغيير نظرته تجاه العمل في القطاع الخاص، وتشجيع أصحاب العمل على الاستثمار في رأس المال البشري الوطني. وأكد سعادته التزام وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بمواصلة دعم الجهود المبذولة لصقل المهارات وبناء القدرات من خلال تقدمها نحو تحقيق أهداف وغايات رؤية قطر الوطنية 2030، وقال إن دولة قطر تلتزم وتولي أولوية قصوى للتنمية البشرية لمواطنيها، وتزويدهم بالمهارات القيادية، لتولي مناصب إدارية. وتابع "إن أحد الأهداف الأساسية للتخطيط الوطني لدولة قطر هو الارتقاء بالتنمية البشرية إلى أعلى المستويات، وبتضمن ذلك بناء رأس المال البشري، وتعزيز القدرات والإمكانات، وتوفير المزيد من الخيارات للأفراد، مع الحرص على مواءمة هذا الهدف مع التنمية المستدامة". وأضاف " تسعى برامج التنمية البشرية ومبادرات الإصلاح ضمن استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011 – 2016 إلى المساهمة في تحقيق هذا الهدف الوطني، واستدامة مستوى رفاة وطني مرتفع". وأوضح سعادة وزير التخطيط التنموي والإحصاء أنه في إطار التكامل مع جامعة قطر، تم في عام 2010 إدراج جامعات التعليمية التي تضم تسع جامعات مرموقة تابعة لمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، تحت مظلة جامعة حمد بن خليفة، حيث تقدم هذه الجامعات مجموعة من البرامج والمقررات التي تدعم رؤية قطر لإقامة اقتصاد متنوع قائم على المعرفة.

وأشار إلى أنه أصبح بإمكان الطلاب القطريين في الوقت الراهن الحصول على تعليم عال على مستوى عالمي هنا في الدوحة بفضل جامعات المدينة التعليمية التي تتبوأ مكانة متقدمة في مجال التحديث والابتكار الاجتماعي، مع تبنيها تخصصات الاقتصاد المعرفي. وأفاد سعادة الدكتور النابت بأن عدد الطلاب وتنوعهم الثقافي في جامعات المدينة التعليمية، ازداد حتى وصل حالياً إلى 11 بالمائة من إجمالي طلاب التعليم العالي في دولة قطر. وفي السياق ذاته ذكر أن جامعة حمد بن خليفة توفر الفرص للراغبين في التعلم من خلال البحث والاكتشاف الذين يشكلان جزءاً لا يتجزأ من العملية التعليمية على جميع المستويات. "فهي تجمع بين غنى الثقافة العربية والمنظورات الدولية وهي تقوم حالياً بإنشاء كليات جامعية جديدة تستفيد من الشراكات الجامعية الحالية، وتقيم شراكات دولية جديدة".

وفي مجال التدريب المهني لفت سعادة وزير التخطيط التنموي والإحصاء إلى اهتمام دولة قطر بشكل متزايد بتزويد الشباب بالتعليم الفني والتدريب المهني ضمن مسارات التعليم العالي لزيادة فرصهم في الحصول على عمل. وقال "إن العاملين في المجالات الفنية، مثل المهندسين وخبراء تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، والمصممين، وإختصاصيي الصحة، والإعلاميين يشكلون العمود الفقري لجميع الإقتصادات". مضيفا أن كلية شمال الأطلنطي في قطر تؤدي دوراً رئيسياً في توفير الخريجين ممن يتمتعون بهذه المهارات، كما بين أن دولة قطر بدأت أيضاً توفير برامج الفرصة الثانية للشباب القطريين الذين لم يكملوا تعليمهم الثانوي، أو الذين لم ينتقلوا إلى مرحلة التعليم العالي بعد انتهائهم من التعليم الثانوي، مما يمنحهم فرصة تشكيل مستقبلهم، ويقلل من هدر الموارد البشرية القيمة، ويزيد من عدد القطريين في قوة العمل. وأوضح أن البرامج المعدة لهذه المجموعة من الشباب تركز على تزويدهم بالمهارات والتدريب المطلوبين في سوق العمل، وتقديم تأهيل معتمد بمستوى مقبول من أصحاب العمل، وتخصيرهم لمهن مطلوبة على أرض الواقع. كما لفت إلى حرص الدولة على توفير مسارات بديلة لخريجي المدارس الثانوية، من خلال افتتاح كلية مجتمع محلية، توفر المزيد من الخيارات للشباب القطري في مجال التعليم الفني والتدريب المهني. وأكد حرص الدولة أيضاً على توفير وتعزيز فرص مستمرة للتعلم مدى الحياة، "حيث تواصل كل من كلية شمال الأطلنطي قطر، وكلية المجتمع في قطر، فضلاً عن جامعة قطر، القيام بأدوار مهمة لتوفير التعليم والتدريب مدى الحياة". وفي حديثه عن ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات رأى سعادة الدكتور النابت أن هذه الثورة المستمرة تفتح الباب أمام المزيد من الابتكار في مجال التعليم العالي وتسهم في تحفيز وتحسين نوعية التعليم، وتعزيز فاعليته، وتوسيع مسارات الالتحاق به وإتاحة التعلم " في أي مكان، وأي وقت، وبأي طريقة " مع توفير فرص لتبادل خبرات تعلم عبر الحدود الجغرافية لم يكن من الممكن تخيلها سابقاً، وجدد في ختام كلمته التأكيد على التزام الحكومة القوي بمواصلة الاستثمار الكبير في التعليم والتدريب لجميع مواطنيها، ومواصلة تنفيذ سياسات وبرامج التنمية البشرية المتسقة مع الممارسات الدولية الفضلى. منبها إلى أنه لا يمكن ضمان تنمية مستدامة دون توفير التعليم العالي المناسب والمؤسسات البحثية التي تخرّج العدد الكافي من المهرة والمتعلمين.

10 مراكز بحوث تطبيقية في الجامعة تنفذ 480 مشروعاً بحثياً في الوقت الحالي

تحقيق التوازن بين جعل الجامعة في متناول الطلبة القطريين والمحافظة على معايير القبول